مجلة إكليل للدراسات الانسانية
التصنيف الورقي: العدد 25 /آذار/2026
المجلد(7)- العدد(1)-الجزء(3) IASJ–Iraqi Academic Scientific Journals

الفقر وإسهامه في التنمية المستدامة

أ.د . محمد حسين علوان
كلية الآداب – جامعة القادسية

أ.م.د . اسماء عبد عون شياع
كلية هندسة المعلومات – جامعة النهرين

الكلمات المفتاحية: الفقر . التنمية . التنمية المستدامة

الملخص:

نالت مشكلة الفقر اهتمام كبير، تَجلى من خلال البحوث والبرامج والخطط التي تبنتها بعض المؤسسات المحلية والاقليمية والدولية، للقضاء على الفقر أو تقليص مدياته المكانية والزمانية استنادا الى دراسة اسبابه وخصائصه وآثاره، وتعد ظاهرة الفقر واحدة من أقدم المعضلات التي شهدتها المجتمعات البشرية وانشغل بها الفكر الانساني، القديم والمعاصر، والحقيقة أن الفقر هو من أخطر الانحرافات الاجتماعية التي تلقي بظلالها على مسارات التنمية المستدامة، لذلك ركزت هذه الرسالة على دراسة ظاهرة الفقر في العراق وابعادها الشاملة فضلا عن انعكاساتها السلبية على النمو الاقتصادي والامن الاجتماعي، وما يترتب على الحكومة والمجتمع من اجراءات وسياسات للحد من تجذر مرتكزاتها المادية والمعنوية، تكمن مشكلة بحث هذه الظاهرة في الاسباب الذاتية والموضوعية التي ادت الى تزايد عدد الفقراء في المجتمع العراقي، أذ أصبحت مشكلة الفقر من التحديات التي تمثل خطرًا على سلامة البناء الاقتصادي وبما يفضي الى تساقط تداعيات الأثر السلبي على أنماط التفاعل الاجتماعي وارتفاع معدلات البطالة

المقدمة :

اهتمت البلدان النامية اهتماماً كبيراً بالتنمية الاقتصادية بسبب حالة التخلف التي تعاني منها هذه الدول، واختلفت الأنظمة والآراء والنظريات والسياسات التي تؤدي الى القضاء على التخلف وبناء مجتمع سليم مزدهر وانساني يوفر لنفسه كل مقومات الرفاهية.

لقد تطور مفهوم التنمية الاقتصادية الذي كان يهتم فقط بالجانب المادي، لتأخذ بعداً شمولياً الى مفاهيم حديثة اخرى بدأت تأخذ مجالات أخرى في اعتبارها، حيث اتسع الى مفهوم التنمية البشرية والتنمية البشرية المستدامة والتنمية المستدامة التي أخذت في اعتباراتها كل الجوانب

البيئية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ولم تقتصر على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي فقط.

إنّ الإعلان عن أهداف التنمية المستدامة، قد دفع العديد من البلدان إلى إتباع سياسات اجتماعية جديدة ومن أهم تلك السياسات الاجتماعية المتمثلة بتعزيز الأدوار التنموية لشبكات الأمان الاجتماعي واعتماد برامجها لتحقق تلك الأهداف، وفي مقدمتها التخفيف من الفقر والقضاء عليه، ومعالجة مشكلات الجوع وسوء التغذية.

ولم تعرف البشرية عبر التاريخ ظاهرة مؤثرة وملازمة لها كما عرفت ظاهرة الفقر، حيث استفحلت وازداد انتشار هذه الظاهرة على المستوى العالمي في العقدين الأخيرين وبداية الألفية الثالثة خاصة، وذلك يعود الى تشعب اسباب الفقر وتباين صوره وتشارك الناس جميعا في قوامه من وسائط إشباع الحاجات والثروات المتاحة لتلبيتها، إذ كلما توفرت الفرصة لتركز الثروة الاجتماعية بيد أقلية محدودة، أنتشر تبعا لذلك العوز وتفاقمت الحاجة والحرمان، ومن هنا ازداد الاهتمام بها من قبل المختصين والباحثين سواء الاقتصاديين منهم أو الاجتماعيين ورغم الجهود المبذولة من أجل الحد من هذه الظاهرة من قبل كل الجهات المعنية والمؤسسات والعقائد إلا أن هذه الظاهرة لازالت تأخذ في الانتشار أكثر فأكثر خاصة إذا علمنا إن الفقر هو سبب جل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وما ينجم عنه من انتشار للأمراض والجهل وتدني المستوى المعيشي والصحي وسببا أيضا في انتشار الجريمة والآفات الاجتماعية حيث يعتبر الفقر سببا ونتيجة في الوقت نفسه لهذه المظاهر

وبعد التحولات العالمية المهمة ونهاية الحرب الباردة وانهيار الكتلة الاشتراكية، وفشل البلدان النامية والبلدان العربية من تحقيقها للتنمية، وذلك بعدم أو ضعف مقدرتها من تحقيق الحريات والحماية المدنية والسياسية ولعدم مقدرتها تحقيق المشاكل التي واجهت مجتمعاتها في ذلك الوقت المتمثلة بالفقر والبطالة وعدم تحقيقها للنمو وتفاقم مشكلات المديونية، وذلك بسبب السياسات الخاطئة التي انتهجتها كل هذه مجتمعات أدت إلى فشل التخطيط المركزي وتدخل الدولة في تحقيق تنمية شاملة وعادلة على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة.

وقد أدي هذا إلى ظهور أفكار جديدة ومنها العولمة والتنمية البشرية المستدامة، التي أخذت على عاتقها المنادى بالديمقراطية وحقوق الإنسان وتفعيل دور المجتمع المدني عبر مجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية، وعلى الدولة أن تترك زمام الأمور في عملية التنمية لقوى

السوق الحرة، وتبني التحررية الاقتصادية والانفتاح وإزالة الحواجز التجارية والمالية، وتحرير التجارة وحركة رؤوس الأموال والمناداة بالإصلاحات الاقتصادية.

ويعد أنموذج التنمية البشرية المستدامة التي أخذت تطبقه جميع دول العالم كأنموذج تنموي بديل يعمل على تحقيق وتوسيع خيارات الناس الأساسية، وعد الناس هم الثروة الحقيقية للأمم وهم وسيلة التنمية غاياتها، فضلاً عن التأكيد على احترام حقوق الإنسان وحرياته المدنية والسياسية، وكذلك الاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن تمكين البشر عن طريق ضمان رأس المال الاجتماعي.

الاطار المنهجي للبحث :

لكل بحث علمي إطار منهجي يتم من خلاله وضع الخطوط العريضة لسير ذلك البحث او تلك الدراسة ، وبذلك فان المنهج يهدي الباحث الى الطريق السليم الذي ينبغي ان يسلكه في أثناء قيامه بالبحث ، فيبتعد عن الأهواء الشخصية والأحكام المسبقة التي من الممكن ان ينحاز الى فكرة معينة ضد أخرى .

يعد تقدم البحث العلمي رهيناً بالمنهج ، ومن هنا كان الاهتمام البالغ بتقنين مناهج البحث العلمي في مختلف العصور الى وقتنا الحاضر ، اذ ان الإلمام بمناهج البحث العلمي تمكن العلماء والباحثين من إتقان البحث وتلافي كثير من الخطوات المتعثرة والتي يمكن ان تعرقل مسيرة البحث وتضعف نتائجه (ناهدة عبد الكريم حافظ ، 1981، ص5).

مشكلة البحث :

تُعد حالة (الفقر) أهم الظواهر الانسانية في المجتمعات والأزمنة كافة، لكونها تأخذ أبعاداً خطيرة عند تعرض البلدان للأزمات والكوارث الطبيعية والحروب، إذ تتفاقم التحديات وتزداد المعاناة في المجتمع، وما زال القضاء على الفقر بأشكاله كافة، إذ يُعد أحد أكبر التحديات التي تواجه المجتمعات البشرية عموماً والمجتمعات النامية تحديداً ومنها المجتمع العراقي، ولا يقتصر الفقر على الافتقار إلى الموارد أو الدخل أو فقدان ضمان مصدر رزق مستدام فحسب، ولكنه يشمل أبعاد أخرى كسوء التغذية والجوع، و انحسار إمكانية الحصول الخدمات الأَساس كالتعليم، فضلاً عن الاستبعاد من المجتمع والتمييز الاجتماعي والافتقار إلى السكن الملائم أيضاً.

لقد جاء القضاء على الفقر كهدف أول من أهداف التنمية المستدامة لعام (2030) ومن أولويات الأهداف السبعة عشر، ويليها القضاء على الجوع كهدف ثاني لها، وهذه الأهداف تُعد التزاماً بإنهاء المسيرة التي بدأها العالم مع مطلع الألفية الثالثة لإنهاء الفقر بجميع أشكاله وأبعاده

بحلول عام (2030) ويشمل هذا الجهد استهداف الفئات الأكثر ضعفاً، وزيادة فرص الوصول إلى الموارد والخدمات الأَساس.

وتتمثل مشكلة البحث في التعرف على اثر الفقر والحرمان المتعدد الأبعاد في التنمية المستدامة .

أهمية البحث :

يعد الإنسان القيمة العليا في كل وقت وحين فهو أساس التقدم في المجتمع والعنصر الأساس للإنتاج والدافع الأول لعجلة التنمية فهو أداة التنمية وغايتها ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية أصبحت التنمية لاسيما هدفاً تسعى إليه معظم المجتمعات بعدها وسيلة أساسية يمكن من خلالها تحقيق التقدم للدول والرفعة للمجتمعات والرفاهية والازدهار للشعوب والأمن والاستقرار للأوطان، الأمر الذي يشير الى أن مجتمعنا العراقي يسعي شأنه شأن كل المجتمعات إلى تحقيق الأهداف التنموية معتمدا في ذلك على موارده البشرية والمادية، وتطور مفهوم التنمية من رفع معدل الدخل القومي و إشباع الاحتياجات الأساسية إلى التنمية الشاملة التي ترتكز على تنمية الطاقات البشرية، وتعتمد التنمية فضلا عن كونها عملية مرغوب فيها لتقدم المجتمع في مواجهة تخلفه في مختلف المجالات اعتمادا كبيرا على مشاركة جميع أفراد المجتمع، إنها تنمية الناس واستثمار قدراتهم، سواء أكانت في التعليم أو الصحة أو المهارات حتى يمكنهم العمل على نحو مبدع وخلاق، وتعني التنمية من اجل الناس كفالة توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي يحقق توزيعا واسع النطاق وعادلا، وتعني التنمية بوساطة الناس منح الفرصة لمشاركة الجميع، ومن ثم فان الهدف الرئيس لاستراتيجيات التنمية يجب أن يتمثل في توفير عمالة منتجة.

أهداف البحث :

1-إبراز أهداف التنمية المستدامة كقوة فعالة تُسَيّر باقي الموارد الداخلية في المجتمع.

2-التقصي عن الجذور التاريخية لظاهرة الفقر والحرمان في العراق.

3-توضيح مفهوم التنمية البشرية المستدامة والمؤشرات الأساسية المستخدمة في قياسها وهي (الدخل ، الصحة ، التعليم) ، وانعكاساتها سلباً أم إيجاباً على واقع التنمية البشرية الراهن في المجتمع العراقي .

4- معرفة أهم المعوقات أمام حدوث عملية التنمية البشرية المستدامة وما هي أهم المرتكزات الأساسية التي تقوم عليها لمواجهة هذه المعوقات التي تقف عائقاً كبيراً أمام حدوثها ووضع آلية عمل جادة لمواجهة تحديات هذه المعوقات والتوصل الى نتائج وتوصيات يمكن أن تساهم في تلافي أو التقليل من أضرارها .

منهج البحث :

المنهج هو طريقة البحث التي يستعملها الباحث في جمع المعلومات وتصنيفها وتحليلها والاستفادة منها في الدراسة العلمية التي يزمع إجراءها، ويعرف المنهج بانه المبادئ والأساليب العلمية التي تؤمن إطارا تحليلياً للبحث تؤدي الى البحث عن الحقيقة بواسطة مجموعة من القواعد التي تهيمن على سير عمليات البحث وتحدد مجالاتها الأساسية حتى يصل الى النتيجة المطلوبة((احمد زكي بدوي، 1996، ص193)).

ويشير العلماء والمختصون بان المناهج متغيرة ومتباينة وذلك تبعاً لطبيعة الزمان والمكان ولطبيعة الظاهرة المدروسة، وتحدد طبيعة الظاهرة المدروسة المناهج التي يمكن الاعتماد عليها في دراستها، واستعان الباحث بمنهج المسح الاجتماعي .

منهج المسح الاجتماعي :

ويتمثل بدراسة الأوضاع الاجتماعية القائمة في منطقة جغرافية معينة، ويصنف هذا المنهج إلى صنفين هما المسوح الاجتماعية الشاملة التي تقوم بدراسة كل مفردات المجتمع التي تتضمنه الدراسة ، والصنف الآخر هو المسح الاجتماعي بطريقة العينة ، وهو الذي يكتفي بدراسة عدد محدود من الحالات أو المفردات في حدود الوقت والجهد والإمكانيات المادية ، ويلجأ أكثر الباحثين نحو استخدام هذا النوع الذي يوفر الوقت والجهد والإمكانيات المادية، كذلك يعرف المسح الاجتماعي بأنه طريقة من طرق البحث الاجتماعي يتم فيها تطبيق خطوات المنهج العلمي تطبيقاً علمياً على دراسة ظاهرة أو مشكلة اجتماعية أو أوضاع اجتماعية معينة سائدة في منطقة جغرافية بحيث نحصل على المعلومات كافة التي تصور مختلف جوانب الظاهرة المدروسة وبعد تصنيف وتحليل البيانات يمكن الاستفادة منها في الأغراض العلمية(د. محمد حسين علوان، 2022، ص95).

تحديد مفاهيم البحث :

المفاهيم والمصطلحات العلمية :

يعد تحديد المفاهيم ضرورة علمية ومنهجية تقتضيها عملية البحث العلمي، فهي تسعى لتشكل حجر الزاوية في بناء فروضه ونظرياته، و غالباً ما ترتبط المفاهيم التي يطرقها الباحث مع بعضها البعض بأسلوب لغوي وعلمي يؤدي الى بناء وتكوين الفرضيات والنظريات التي يتعامل معها، ويقوم الباحث في بداية بحثه بتخصيص حقل مستقل لتعريف وتحديد معاني المفاهيم العلمية التي يتناولها بحثه ليكون القارئ المختص أو غير المختص على علم بها، من أجل فهم الفرضيات

والنظريات والنتائج النهائية التي تتوصل إليها الدراسة(إحسان محمد الحسن، وعبد المنعم الحسني، 1981، ص71) .

وتعرف المفاهيم بأنها رموز لفظية لغوية تعبر عن أفكار عامة جردت من خلال الملاحظة العلمية(Fairchild H. P 1976, P. 56.) .

وتعد المفاهيم وسائل رمزية يعتمد عليها الإنسان في التعبير عن المعاني والأفكار لتوصيلها للآخرين، وتعبر المفاهيم عن الصفات المجردة التي تشترك فيها الأشياء والظواهر والحوادث مهما كانت طبيعية أو اجتماعية (إحسان محمد الحسن، وعبد المنعم الحسني، المصدر السابق، ص73) وتتكون المفاهيم نتيجة لتعميم جملة من الظواهر الفردية يتجرد الفكر في أثنائها مما هو عارض وغير جوهري إلى صياغة ما يعكس العلاقات الجوهرية الأساسية للأشياء والظواهر(عبد الرزاق مسلم الماجد، (د. ت)، ص105) .

ويحمل كل مفهوم علمي صفات بنائية وصفات وظيفية، وتعني الصفات البنائية الأفكار والنعوت التي تتكون منها المفاهيم، أما الصفات الوظيفية للمفاهيم فهي الوظائف والمهام والخدمات التي تؤديها المفاهيم والتي تساعد على فهم الفرضية أو النظرية، وتساعد المفاهيم الإنسان على التعرف بصورة أعمق للواقع المحيط به، إذ أن عملية معرفة الطبيعة والمجتمع ليست عملية انعكاس ميكانيكية في دماغ الإنسان، بل أنها عملية معقدة تصاغ فيها المفاهيم والقوانين(المصدر السابق نفسه، ص106).

وعملية صياغة المفاهيم من الصعوبة بمكان لأنها تمثل استنتاجات على مستوى عالٍ من التجريد من أحداث ملموسة ولا يمكن توصيل معناها بسهولة من خلال الإشارة إلى موضوعات معينة أو أفراد أو أحداث، والمفاهيم التي تعتمد عليها الأبنية الفرضية لا تحتاج فقط إلى أن تكون محددة بعناية وإنما تحتاج أيضاً إلى ترجمتها إلى أحداث يمكن ملاحظتها بعناية سيترتب عليها بيانات يمكن أن تكون مقبولة كمؤشرات على هذا البناء الفرضي(علي عبد الرزاق جلبي، 1986، ص34).

1-الفقر :

الفقر ظاهرة نسبية، معقدة ومتعددة الوجوه، تختلف باختلاف العصور والأزمنة لذلك نلاحظ تعرض مفهومه الى تطورات واضحة عبر العصور، من كونه شكلا من اشكال الحرمان والعوز الاجتماعي الذي يشير الى عدم القدرة على إشباع الحاجات الضرورية الى اعتباره مفهوما أوسع دلالة ، ينطوي على احترام الذات والكرامة، إذ عدته الأمم المتحدة انتهاكا لحقوق الانسان

والفقر بالمعنى البسيط :هو انخفاض او عجز في مستوى المعيشة ككل متضمننا الغذاء المتوازن اللازم للصحة الى جانب العناصر الأخرى للاحتياجات الضرورية للوجود البشري وبمستوٍ مقبول(مهدي محسن العلاق وآخرون 2014، ص29) .

ويعرف أيضا بأنه التكلفة النقدية لمعيشة شخص ما في وقت ومكان معينين، وهذا التعريف يطابق بين مفاهيم الفقر والغنى والرفاه ، فمن لم يبلغ مستوى الرفاه العام لا يعد فقيرا إذا كان قادرا على إشباع حاجاته الضرورية والكمالية الأساسية ، إذ عرف البنك الدولي للأنشاء والتعمير الفقر على إنه عدم مقدرة الشخص على تحقيق المستوى الأدنى من نمط المعيشة(خولة غريب فرج ، 2017، ص404)، ويعرف أيضا على انه ظاهرة اجتماعية اقتصادية سياسية ذات ابعاد متعددة نفسية وإنسانية ينمو في سياق تاريخي مجتمعي جغرافي ضمن زمن محلي وكوني في الوقت نفسة(كريم محمد حمزة ، 2002 ، ص26)، اما برنامج الأمم المتحدة للتنمية فعرف الفقر ببعد إنساني اعمق يتضمن عدم مقدرة الافراد على العيش حياة طويلة مبدعة وصحية واكتساب المعرفة ونيل الحرية والكرامة واحترام الذات واحترام الآخرين والوصول الى الموارد المطلوبة لتحقيق مستوى معيشي كريم(علم الدين بانقا ، 2018،ص7) .

ويمثل الفقراء من وجهة نظر الاقتصاديين مجموعة من السكان غير القادرين على تحصيل الحد الأدنى من احتياجاتهم الضرورية التي تمكنهم من العيش الرغيد، كما يميز الاقتصاديون بين مفهوم الفقر النسبي والفقر المطلق ، إذ يعرف الأول على إنه متوسط الدخل الفردي الذي تحصل عليه النسبة المئوية الدنيا للسكان في مجتمع ما، اما الثاني فهو مستوى الدخل الذي يعاني في ظله الفقير من سوء التغذية وعدم القدرة على سد احتياجاته الضرورية ، ويقدره البنك الدولي باقل من الدولار للفرد الواحد في اليوم الواحد او ما يماثل القوة الشرائية للدولار بالعملة الوطنية (محمد حسن خليل، 2000، ص43).

2-التنمية:

أول من استخدم مصطلح التنمية هو العالم الفيزيائي " بوجين ستيلي" عندما انشأ خطة التنمية سنة 1889 ، وقد عُرِفت بأنها العمليات المقصودة الهادفة الى تطور وتنظيم المجتمع وتحسين وضعه الاقتصادي وفق سياسات محلية او دولية وبالاعتماد على مجهودات حكومية او غير حكومية من اجل مواجهة المشكلات المجتمعية والاقتصادية(احمد جابر بدران، 2014، ص 18)

التنمية: بأنها توسيع نطاق الخيارات للسكان الذي يسمح للتنمية ان تصبح اكثر ديمقراطية وتشاركيه للحصول على الدخل والمشاركة في القرارات والتمتع بالحريات الإنسانية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية(United Nations , 1991,p.77).

3-التنمية المستدامة:

تغير في محتوى النمو بحيث يصبح أقل مادية واستعمالاً للطاقة وأكثر عدالة في تأثيرات (دوناتو رومانو، 2003، ص53) .

التنمية المستدامة بأنّها: العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة وليست متناقضة(عثمان غنيم، وماجد أبو زنط، 2010، ص25).

التنمية التي تغطي احتياجات الحاضر دون الاضرار بقدرة الاجيال المستقبلية على تغطية احتياجاتها (محمد محمود الإمام، 2006، ص358).

يعتمد مفهوم التنمية المستدامة على مجموعة من السياسات والتدابير لتحقيق التوازن بين تفاعل المنظمات الثلاث (الحيوية والصناعية والبيئية): (الاجتماعية والاقتصادية والبيئية) والحفاظ على سلامة هذه الأنظمة وتفاعلاتها كلها، تؤدي العلاقة الثلاثية بين الازدهار الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي والثقافي والبيئة إلى مخرجات التفاعل وهي: (الازدهار الاقتصادي + استقرار التنمية الاجتماعية والاقتصادية = التنمية البشرية المستدامة)، مما سيؤدي إلى تطوير البعد التكنولوجي، والذي يساعد بدوره في حماية البيئة من خلال الاستخدام الأمثل للطاقة المتجددة والنظيفة، ومن خلال تطوير تقنيات جديدة إلى نهج تقني إلى الاقتصاد الأخضر والابتكار (ابن منظور، 2003، ص724).

المبحث الاول – مشكلة الفقر وأنواعه:

نالت مشكلة الفقر اهتمام كبير، تَجلى من خلال البحوث والبرامج والخطط التي تبنتها بعض المؤسسات المحلية والاقليمية والدولية، للقضاء على الفقر أو تقليص مدياته المكانية والزمانية استنادا الى دراسة اسبابه وخصائصه وآثاره.

لكن تعريف الفقر أمراً يكتنفه الكثير من الصعوبات، بسبب وجود العديد من المفاهيم المتعلقة به، فهو ظاهرة اجتماعية – اقتصادية متداخلة، ذو ابعاد متعددة يعكس مستويات منخفضة من التعليم والصحة فضلا عن الحرمان ونقص المعرفة وحرية التعبير، إن مشكلة الفقر تقودنا الى مشكلة أخرى مرتبطة ومتزامنة معها إلا وهي التفاوت في توزيع الدخول، فقد احتلت هذه

المشكلة أهمية كبرى في الدول النامية التي تفتقر الى سياسات إجراءات وخطط ترسم الحلول الناجحة لهذه المشكلة .

يعد الفقر آفة اجتماعية من آفات العصر، كما انه قديم قدم الإنسانية ملازماً للحياة الاجتماعية ، فهو لا يؤدي الى العوز المادي والحرمان فقط، وإنما يؤدي الى المرض والجهل وفقدان الأمن الغذائي أو المسكن الملائم أو التعليم المناسب فضلاً عما يسببه من شعور بالذل والمهانة وفقدان الثقة بالذات ، ويدفع للشعور بالسخط والحقد الاجتماعي والصراع الطبقي ، وخاصة تجاه الأثرياء في المجتمع . كما يرتبط بظواهر سلبية اخرى كالجريمة والجنوح والانحراف والتفكك الأسري ، وتشرد الأطفال وضياعهم وإلى ضعف الأجيال الصاعدة إذا أنتقل من جيلٍ لآخر .

والفقر لغةً كما ورد عند الرازي : قال ابن السكيت ، الفقير الذي له بلغةٌ من العيش ، والمسكين الذي لا شيء له ، أي أن المسكين أسوأ حالاً من الفقير ، غير أن بعضهم مثل الأصمعي يقول : المسكين أحسنُ حالاً من الفقير ، وقال يونس : الفقير أحسنُ حالاً من المسكين ، قال وقلت لإعرابي : أفقيرٌ أنتَ ؟ ، فقال : لا والله بل مسكين ، وقال ابن الإعرابي : الفقير الذي لا شيء له ، والمسكين مثله .واعتقد ان المسكين هو الذي يعبر عن المحروم اكثر من الفقير ،كون الحرمان اوسع من الفقر(د. عبد الرحمن محمد العيسوي، 2009، ص13)، ومن هنا لا يليق أن يشعر الإنسان بمذلة الحاجة والحرمان في ظل المجتمع الحديث الذي تسعى فيه الدول لتحقيق الاكتفاء الذاتي حتى لا تخضع للغير .

وفي الحديث النبوي الشريف دلالة على نبذ الفقر والحث على العمل ، كما في قول الرسول الأكرم (ص) :" ما أكل احد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يديه ، وان نبي الله داود (ع) كان يأكل دائما من عمل يديه "(محي الدين ابي زكريا الشافعي ، 2009 ، ص406).

ويعالج الإسلام الفقر من خلال الحث على العمل ، وتوفير فرص عمل للعاطلين وتقع مسؤوليتها على عاتق الدولة ، كما أجاز بعض الفقهاء إقراض المحتاجين من بيت المال ، ويكفل المجتمع المسلم العاجزين عن العمل من الفئات الضعيفة كالأرامل واليتامى وكبار السن والمعاقين ، ولم يتركهم الإسلام فريسة لآفة الفقر والحرمان وحماهم من ذل السؤال ودعا إلى كفالتهم ، وفرض الإسلام الزكاة لتحقيق التكافل الاجتماعي ومساعدة الفقراء ، ولتحقيق التماسك الاجتماعي في المجتمع المسلم(د. عبد الرحمن محمد العيسوي، المصدر السابق، ص393).

الأمر الذي يشير الى إن الفكر العربي الإسلامي كان قد توصل قبل أكثر من (900) عام ، إلى مفهوم مماثل للمفهوم المادي للفقر المستخدم حالياً من لدّن البنك الدولي ، إذ أورد ابن منظور في لسان العرب الآتي :" الفقر عدم قدرة الفرد على تلبية احتياجاته الأساسية واحتياجات من يعوله " (محمد بن مكرم بن منظور المخزومي، 1993 ، ص277).

ووضع مجلس وزراء المجموعة الأوربية عام 1975 تعريفاً للفقر مفاده : يوصف بالفقر الأفراد أو الأسر التي تقل فيها الموارد الى درجة تؤدي الى ابعادهم عن الحد الأدنى المقبول للحياة للدول الاعضاء التي يعيشون فيها(إسماعيل قيره، 1999، ص48).

وأختلف الباحثون في تعريف مفهوم الفقر، وذلك حسب خلفيات المختصين من الباحثين الذين كتبوا في هذا الميدان .

فالفقر في الاصطلاح الاقتصادي ، كما أورده تقرير التنمية البشرية لعام 2000 ، فأنه يتبنى الرأي القائل: بأن الفقر أوسع نطاقاً من مجرد الافتقار إلى الدخل ، وأنه حرمان يتخذ أبعاداً كثيرة ، فإذا كان الدخل ليس حاصل حياة الإنسان جميعها ، فإن الافتقار إلى الدخل لا يمكن أن يكون حاصل الحرمان البشري بأكمله (تقرير التنمية البشرية، 2000 ، ، ص73).

ويطرح بعضهم مقابل الفقر بمعناه المادي ، مفهوم الفقر الاجتماعي ويقصد به : عدم المساواة الاجتماعية ، والمركز الذي يحتله الفقير ، كما يحدده نسق القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع (د. أحمد زكي بدوي، 1978، ص307).

واستخدم البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، ما أسماه دليل الفقر البشري ، الذي يركز على نواحي الحرمان من ثلاثة أبعاد أساسية للحياة تنعكس فعلاً في دليل التنمية البشرية وهي : طول العمر، والمعرفة ، ومستوى المعيشة اللائق(د. صلاح عبد الحسن، 1999، ص1-4) .

ويعد الفقر من المفاهيم المجردة والنسبية ، و يحاول هذا المفهوم وصف ظاهرة اجتماعية واقتصادية بالغة التعقيد والتشابك من ناحية ، وهو مفهوم يختلف باختلاف المجتمعات والمراحل التاريخية وأدوات القياس والخلفية الفكرية والأخلاقية للتصدي لدراسة الظاهرة من ناحية أخرى ، ويدور الجزء المشترك بين تعريفات الفقر جميعها حول مفهوم (الحرمان النسبي) لفئة معينة من فئات المجتمع ، وتختلف تلك التعريفات فيما بعد في حدوده ومكوناته ، ويضع البنك الدولي تعريفا للفقر بأنه : عدم التمكن والمقدرة من تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة (د. عبد علي كاظم المعموري ، 2006 ، ص139 -140) .

وهناك وجهان لمفهوم الفقر، الأول : ذو طابع عملي يعكس إمكانية تلبية الحاجات الأساسية للفرد ، والذي يمكن أن ندعوه بالمفهوم المادي الضيق والثاني مفهوم يعكس الوضع الاجتماعي النفسي للفقير وندعوه بالمفهوم الاجتماعي النفسي الواسع(د. محمد حسين باقر، 1996 ، ص1) .

ويشير البعض إلى جانب الحرمان أوجهاً أخرى للفقر منها ، الانعزال والاغتراب الناجمين عن التهميش والتمييز الاجتماعي والسياسي وفقدان القدرة على الاتصال نتيجة الجهل أو اختلاف اللغة أو الحرمان من وسائل وتسهيلات الاتصال ، وضعف القدرة على اتخاذ القرارات وممارسة حرية الاختيار والتصرف بالأصول الإنتاجية وعلى مواجهة الصدمات الخارجية والداخلية ، وكذلك عدم الشعور بالأمان تجاه التعرض للعنف الجسدي المرتبط بانخفاض المستوى الاجتماعي ، أو القدرة البدنية أو نوع الجنس أو الدين او العرق(د. عبد الرزاق فارس الفارس ، 2001 ، ص19) .

وإذا حاولنا التعرف على طبيعة الأزمات التي واجهها التنظير الاجتماعي خلال العقود الأربعة الأخيرة قبل نهاية القرن العشرين ، نلاحظ إن كل من علم الاجتماع الليبرالي والتنظير الماركسي رغم إنهما ظهرا في البيئة ذاتها ، إلا أن موقفهما من الفقر كان متناقضاً ، فمنهم من عدهُ ناتجاً عرضياً لدولة الرفاهية وسمّي بفقر الرفاهية ، ومنهم من عده نتاجاً للرأسمالية(ألفن جولدنر، 2004، ص24) .

وينظر بعض الباحثين إلى الفقر بأنه : عيش الكفاف أو إنه مبني على تحليل الفقر النسبي.

وبلغ هذا المدخل ذروة انتشاره خلال السبعينيات من القرن العشرين(آندرو ويبستر، 1986، ص26) .

ويقر بعضهم بأن الفقر حالة نسبية نتيجة للتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية الصارخة ، وعلى الرغم من إمكانية انتقال الفقر ، إلا أنه لا يشكل مسوغاً كافياً لأطروحة "اوسكار لويس" حول ثقافة الفقر على اعتبار أن الفقراء ليسوا مجتمعاً أو ثقافة منفصلة ، كذلك ليسوا مجتمعاً فرعياً او ثقافة فرعية ، بل أن فقرهم هو نتيجة عمليات مجتمعية وليس من صنعهم(إسماعيل قيره ، 1996 ، ص52) .

ويمكن أن يقال أن الأفراد والأسرة تكون فقيرة عندما يفتقدون إلى الموارد اللازمة للحصول على الغذاء والمشاركة في الأنشطة والمقدرة على العيش في ظروف معينة خدمية عادية أو على الأقل مما متعارف عليه في المجتمع الذي يعيشون فيه ، أي أن مواردهم الحياتية أقل بكثير مما

يحصل عليه المواطن العادي ، فهم واقعاً لا ينتمون إلى الأنماط وطرائق الحياة والأنشطة المتعارف عليها(المصدر السابق نفسه ، ص47 -48) .

أما محاولة تعريف الفقر من منظور حقوق الإنسان فليس بالأمر السهل ، لأنه يشكل نقيضاً لجميع زمر حقوق الإنسان الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمدنية والسياسية ، فهو انتهاك صارخ لحقوق الإنسان ، وتنطلق محاولة التعريف من جوهر المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان التي وردت في الصكوك الدولية والتي بنيت على ثلاثة مبادئ أساسية تشكل مثلثاً متساوي الأضلاع وهي(باسيل يوسف، 2002، ص58) :

1-الكرامة المتساوية لجميع البشر .

2-مبدأ المساواة وعدم التمييز .

3-شمولية حقوق الإنسان وترابطها وعدم تجزئتها .

وجرى طوال السنين الماضية تحديد مفاهيم كثيرة للفقر، وتبني أساليب كثيرة في القياس ، ولكن هذه الطرق أكدت على أنه ليس هناك إلا ثلاثة منظورات للفقر يمكن إجمالها على النحو الاتي (تقرير التنمية البشرية، 1997، ص16):

1-منظور الدخل .

2-منظور الحاجات الأساسية .

3-منظور القدرة .

الأمر الذي يشير الى أن الفقر، فقران : فقر التكوين وفقر التمكين ، أي الأنسان إما أن يفتقر لنقص فيه ، وإما لأسباب موضوعية خارجة عن إراداته ، وتتلخص في أن مؤسسات المجتمع لا تؤمن له فرص الإشباع الكافي، أن معظم فقر التكوين بنيوي ، ومعظم فقر التكوين وخصوصاً النوع الاجتماعي يستند إلى رؤية ثقافية(كريم محمد حمزة ، 2011، ص45-46) .

أذن الفقر هو خلل في قدرة الأفراد والمؤسسات المجتمعية ، ويكون ناتجاً عن عوامل داخلية أو خارجية أو عن الأثنين معاً ، في مجتمع معينٍ وفي زمنٍ معين أيضاً ، مما يؤدي إلى إحداث خلل جزئي أو كلي في إشباع الحاجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية وحتى السياسية للفرد أو المجتمع.

أنواع الفقر:

يقسم الفقر الى أنواع متعددة من حيث زاوية النظر ، فهو على وفق معيار (المجال) يتفرع الى أصناف متمايزة هي(عبد الله الدباش، وطارق نوري ، 2012 ،ص188) :

1-الفقر المادي: وهي الحالة التي يكون فيها الفرد غير قادراً على تحقيق المستوى الأدنى من ضروريات الحياة كالغذاء والكساء والسكن ، وبالمعنى الدقيق يكون فيه الفرد غير قادراً على الوصول الى الموارد الاقتصادية واستغلالها من اجل تحقيق حياة كريمة.

2-الفقر البشري: ويتمثل بعدم قدرة الفرد على الاندماج الاجتماعي والحرمان من :المعرفة والعمر المديد والصحة.

3-فقر المشاركة: ويكون فيه الفرد غير قادراً على المشاركة في مختلف الفعاليات الاجتماعية والنشاطات المختلفة وذلك لأسباب ذاتية وموضوعية، تتمثل بفقدانه للجاه الاجتماعي وشروط التأثير في الآخرين ، وعدم التوافر على القدرات الفكرية والعقلية اللازمة للحصول على الحظوة الاجتماعية.

4-فقر الاستقلالية : يعاني الفرد على وفق هذا النوع من الفقر من التبعية الاجتماعية وعدم القدرة على مزاولة الاعمال المناسبة له وإجباره على مزاولة اعمال لا يرغب فيها ويمكن ملاحظة هذه الحالة في المجتمعات النامية التي يعاني فيها الفرد من القيود القانونية والعرفية والاخلاقية.

5-فقر الحماية: ويعني افتقار الفرد لغطاء قانوني او أمني لحماية نفسه وممتلكاته من الاعتداء والمصادرة ، وبذلك لا يستطيع تحقيق الأمان والاستقرار لنفسه ولكيانه العائلي(عدنان ياسين مصطفى، 2002، ص181).

ويقسم الفقر حسب معيار (المدى الزمني)الى(هاني عبد الرسول محمد ، 2015، ص7) :

1-فقر الصدمة: ويسمى هذا الفقر بالمؤقت لأنه يصيب الفرد او الأسرة لمدة زمنية محدودة، ويعد من اشد أنواع الفقر وقعا على الانسان بسبب الاثار الاقتصادية والاجتماعية المفاجئة التي تحدث نتيجة التغير في مستوى الدخل من جهة وتغير نمط المعيشة من جهة أخرى.

2-الفقر الموسمي: ويحدث، خلال مدة زمنية محدودة تكون في العادة سنة وربما تتجاوز السنة وذلك بحسب ظروف اقتصادية كانت او بيئية ، التي تحول دون تدفق الدخل بصورة مستمرة ، ويمكن ملاحظة هذا النوع في المجتمعات الريفية وكذلك المجتمعات الصناعية.

3-الفقر الدائم: والذي يدوم لفترة طويلة نتيجة لانخفاض مستوى دخل الفرد او الاسرة الى مستوى اقل من القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية.

اما وفقاً لمقياس المقارن فيقسم الفقر الى(سرج ميلانو، 2008، ص53) :

1-الفقر المطلق: وهو مستوى الكفاف من العيش، والذي قد لا يحصل الفرد بموجبه على الحد الأدنى من ضروريات الحياة المحددة موضوعيا أي المؤشرة حسب العرف الاجتماعي.

2-الفقر النسبي : وهنا يتمحور مفهوم الفقر حول التفاوت في توزيع الثروة الاجتماعية ، فهو مؤشر للمقارنة بين الافراد والدول من حيث الملكية المادية والفكرية، وبمعنى آخر يتضمن المفهوم النسبي محتوى زماني ومكاني حيث يكون الأشخاص فقراء بالمقارنة مع اشخاص في مناطق جغرافية أخرى ،اما المحتوى الزماني فيشير الى حالة الفقر الحالية مقارنة مع بعدها الزمني السابق وفي المجتمع نفسه.

اما الفقر حسب العوامل المسببة له فيمكن تأشير نوعين منه هما(صادق زوير لجلاج، 2011، ص26) :

1-الفقر الموضوعي: وهو شكل من اشكال الفقر الذي ينجم عن أسباب موضوعية مثل العوامل البيولوجية والفيسيولوجية والتي يأتي العجز البدني والعقلي والنفسي في مقدمتها والتي تمثل قصورا في القدرات الشخصية ، ويصطلح على هذا النوع من الفقر (بفقر التمكين)

2-الفقر الموسمي: وتكون فيه مؤسسات المجتمع العامة غير قادرة على إنتاج وسائط اشباع الحاجات الضرورية أي الحاجات التعليمية والصحية والاقتصادية او توفيرها بكفاية لان هذه الخدمات تشكل القاعدة المادية للتكوين الذي بتوافر عوامله تتعاظم القابلية على العمل بوصفه المصدر الاساسي للثراء والدخل المستدام .

ويصنف الفقر وفقاً لطريقة انتشاره الى(محمد حسين باقر، 2007، ص12).

1-الفقر الفردي : يظهر الفقر هنا عندما يتعرض الافراد الى ظروف قد تكون اقتصادية او اجتماعية او صحية طارئة مما يؤدي الى نقص في القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية الضرورية لهم ويظهر هذا النوع في البلدان الغنية والفقيرة معا .

2-الفقر الجماعي: ينتشر هذا النوع من الفقر في البلدان الأقل تطورا وكذلك في المناطق الريفية وتتباين نسبته حسب الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية لهذه البلدان .

3-الفقر المنتشر: والذي يشمل عددا كبيرا من الافراد والأُسر نتيجة انخفاض مستوى الدخل عن معدل القياس المطلق.

4-الفقر المتوطن: يظهر هذا النوع في مناطق محدودة من البلدان النامية ، تتميز بتدني المستوى المعيشي و ضعف البنى التحتية وعدم توفر الموارد الاقتصادية مما يجعل من الصعوبة معالجته في الأمد القصير .

اما على أساس المعيار الشمولي فيصنف الفقر الى:

1-الفقر السياسي: يتجلى هذا النوع من الفقر في غياب حقوق الإنسان وهدر الحريات الأساسية والإنسانية .

2-الفقر الاجتماعي والثقافي (سوسيو ثقافي): يتميز هذا النوع بانعدام فرص مشاركة الفرد في جميع النشاطات الثقافية والتعبير عن الهوية والانتماء الاجتماعي .

3-الفقر الوقائي: هذا الفقر ناتج عن عدم قدرة الفرد او الأُسر على مقاومة الصدمات الداخلية والخارجية .

المبحث الثاني - التنمية المستدامة: مفهومها ومراحل تطورها :

ترجع فكرة التنمية في اصولها الى اوربا فهي انعكاس للخبرة التاريخية في المجتمعات الغربية وامتداد لفكرة التطور الاجتماعي والاقتصادي التي شغل بها العالم الغربي، منذ الثورة الصناعية وقيام الثورة الفرنسية حيث كان لانهيار المجتمع الاقطاعي التقليدي وانبثاق المجتمع الصناعي الرأسمالي اثر هما المذهل على المفكرين الاجتماعيين في اوائل القرن التاسع عشر أمثال سان سيمون الذي اشير الى دوره الرئيس في الترويج لمفهوم التقدم الاجتماعي وفي اعتناقه لهذا المبدأ كأساس مركزي في حركة الاصلاح التي تهدف الى تطوير النظام الاجتماعي، واوكست كومت الذي يرى بان التغير الاجتماعي ما هو الا محصلة النمو الفكري الانساني ووضح ذلك من خلال وضعه لقانونه للمراحل الثلاث الذي ينتقل على ضوئه الفكر الانساني بصورة تصورية ارتقائية من اساليب الفكر اللاهوتي (الديني) الى الاسلوب الميتافيزيقي (الفلسفي) ثم الى الاسلوب الوضعي العلمي، وكارل ماركس الذي حلل بصورة اقتصادية الاقتصاد السياسي السائد في عصره واقترح التفسير المادي للتاريخي كأداة فكرية تعتمد على فهم حركة المجتمع في ضوء القوانين التطورية واعتبر الصراع الطبقي العامل الاساسي في تطور المجتمع(قيس النوري، عبد المنعم الحسني ، 1985، ص59).

ويتميز عصرنا الحالي بتزايد الاهتمام بقضايا التنمية بكل ابعادها الاجتماعية والاقتصادية، وليست حاجة اقطار المنطقة للانطلاق من اجل تحقيق عملية التنمية باقل الحاحا من حاجة بقية اقطار العالم الثالث ، ولعل الاحساس الحاد بهذه الحاجة هو ما جعل لفظ التنمية يتردد في حياتنا اليومية، ومما يلفت النظر ان هذا اللفظ يتردد في كثير من الاحيان معبرا عن مفاهيم مختلفة ومعان متباعدة مما ادى الى غموض مفهوم التنمية وعدم تحديد ماهيتها فافسح المجال لكثير من الخلط واتاح فرصا للمغالطات .فكلا يسوغ ما يريد الوصول اليه بأهميته لقضية التنمية وتأثيره على مستقبلها .وبالرغم من وجود دلالات ايجابية لتزايد استخدام لفظ التنمية في

حياتنا اليومية وما يشير اليه هذا من اهتمام متزايد بضرورة البدء فيها الا ان التطور الطبيعي والاتجاه السليم يتطلبان العمل من اجل تحديد مفهوم التنمية والاتفاق على ماهيتها ومراحل تطورها تمهيدا للوصول الى قياس مدى تقدم مسيرتنا نحو تحقيق هذه القضية المصيرية .

وتعد التّنميّة والتّنميّة المستدامة، من أكثر الموضوعات المُهِمَّة والمعاصرة إثارة للجدلِ والنّقاش، وخصوصا بعد نهاية الحرب العالميّة الثانيّة، ومفهوم التّنميّة المستدامة يعد واحد من أهم المفاهيم المستحدثة في العديد من دول العالم، فقد ساهم البُعد البيئيّ في مجال الاقتصاد إلى أحداث تغيير في مفهوم التّنميّة الاقتصادية من مجرّد الزيادة في استغلال الموارد الاقتصادية النادرة لإشباع الحاجات الإنسانيّة المتعددة والمتجددة إلى مفهوم التّنميّة البشرية المستدامة، إذ بدا هذا المفهوم يظهر جليًّا في الأدبيّات التّنمويّة العالمية منذ بداية سبعينيّات القرن العشرين، ويرجع ذلك إلى التزايد الواضح في الوعيّ البيئيّ، وإلى تزايد الاهتمام الذي أثارته تقارير نادي روما الشّهير في سبعينيّات القرن الماضي، وكذلك نتائج مؤتمر ستوكهولم عام 1972 عن البيئة البشريّة في السّويد، حول ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعيّة والبيئيّة، واستمر الصّراع بين البيئة والتّنميّة وأنّ كل الأنماط التّنمويّة السّائدة هي أنماط متعدّدة اقتصاديًّا، وأنّها لا تحقق شرط الاستدامة، وأنّها عاجزة وضارة بمقاييس المستقبل، لأنّها تجري على حساب استهلاك الرّصيد الطبيعيّ للأجيال القادمة واستنزافه، ما دفعَ إلى انعقاد أول قمة بيئيّة دوليّة وهي قمة الأرض، وقد أشار المبدأ الرابع الذي أقرّته القِمّة أنّه من شروط تحقيق التّنميّة المستدامة هي الحماية البيئيّة، ولا يمكن التّفكير بالتّنميّة بمعزل عنها.

أنشأت الأمم المتحدة اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية عام 1978، حيث توصل تقرير اللجنة بعد دراسة مستفيضة لسبل مواجهة تحديات البيئة والتنمية الى ان سلامة الكرة الأرضية وبقائها يستلزم اعادة تنظيم الأنشطة الاقتصادية لدى الدول الصناعية بشكل خاص، وهناك حاجة ماسة لتغيير أنماط التنمية في الانتاج والاستهلاك التي لا تؤدي الى تزايد التهديد بالانحطاط البيئي. وعرفت اللجنة بأن التنمية المستدامة هي كما وردت في تقرير مستقبلنا المشترك:" التنمية التي تلبي حاجات الجيل الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم (اللجنة العالمية للتنمية والبيئة،، 1989، ص34)، وتؤدي التنمية المستدامة الى تحقيق التوازن بين التفاعلات لمنظومات البيئة الثلاث (المحيط الجوي، المحيط الاجتماعي، المحيط الصناعي) والمحافظة على سلامة النظم البيئية وحسن أدائها، وهي ايضا مجموعة السياسات والاجراءات المتخذة لنقل المجتمع الى وضع أفضل باستخدام تكنولوجيا مناسبة

للبيئة ولتحقيق التوازن بين بناء الطبيعة وهدم الانسان لها، وكانت التنمية المستدامة في عام 1992، هي الموضوع المركزي لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في قمة الأرض، أذ توصلت قمة الأرض الى عدة اتفاقيات مهمة:

أ-تصريح (ريو) في البيئة والتنمية: وقدم (27) مبدأ للعمل على توجيه التنمية المستقبلية وكذلك لمعرفة حقوق السكان في التنمية ومسؤولياتهم في حماية البيئة العامة.

ب-اتفاقية تغير المناخ: وهي اتفاقية بين البلدان لتثبيت غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي الى المستويات التي لا تضر نظام المناخ العالمي بشكل خطير.

ج- اتفاقية التنوع الحيوي البيولوجي: وتسعى للحفاظ على التنوع للفصائل الحية وتضمن المشاركة العادلة في فوائد استخدام التنوع البيولوجي.

د- التصريح الخاص بمبدأ توجيه الادارة: للعمل على الحفاظ للتنمية المستدامة في جميع انواع الغابات الأساسي في التنمية الاقتصادية والحفاظ على جميع اشكال الحياة.

هـ- جدول اعمال القرن (21): وهو بمثابة برنامج شامل عن الأعمال في كيفية تطبيق التنمية الاجتماعية المستدامة اقتصاديا وبيئياً.

وجدول اعمال القرن الحادي والعشرين يقدم برامج وسياسات لإنجاز الاستدامة المتوازنة بين

وجرت محاولات كثيرة لوضع تعريف شامل جامع مانع ومفهوم للتنمية المستدامة ،فعرفت بأنها عملية التنمية التي تلبي اماني الحاضر وحاجاته من دون تعريض قدرة اجيال المستقبل على تلبية حاجاتهم للخطر .

والتنمية المستدامة عانت من التزاحم الشديد في التعريفات والمعاني، ويرجع ذلك الى اختلاف آراء العلماء في تحديد مفهوم دقيق وموحد للتنمية المستدامة ولاختلاف توجهات اصحابها، وتعدد استخداماتها، ويتعامل البعض معها كرؤية أخلاقية ويراها البعض الأخر نموذج تنموي بديلاً، أو ربما هو أسلوب لإصلاح الأخطاء والتعثرات التي لها علاقة بالبيئة، ويتعامل بعضهم معها بعدها قضية إدارية ومجموعة من القوانين والقرارات التي تسعى للعمل على توعية وتخطيط الاستغلال للموارد بشكل أفضل(دوناتو رومانو، 2007، ص55).

وعرفت التنمية المستدامة كذلك بأنها: تنمية توفق بين التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية، فتنشا دائرة صالحة بين الأقطاب الثلاثة فعالة من الناحية الاقتصادية عادلة من الناحية الاجتماعية وممكنة من الناحية البيئية .

فهي تلبية احتياجات الناس كافة حاضراً ومستقبلاً وبشكل يضمن الحياة الآمنة دون التفريط باستحقاق الأجيال القادمة(ياسين محمد حمد العيثاوي، أحمد عدنان كاظم، 2018، ص12).

وحصر تقرير الموارد العالمية المختص بدراسة موضوع التنمية المستدامة والذي نشر في عام ١٩٩٢ ما يقارب من (٢٠) تعريفاً للتنمية، ويعد القاسم المشترك في هذه المفاهيم أنّ التّنميّة لكي تصبح مستدامة يجب تحقيق ما يأتي(رواء ذكي الطويل، 2009، ص80-81):

أ-أن يكون هدفها عدم تجاهل الضوابط والمحددات البيئيّة.

ب-أن لا تؤدي التنمية إلى تدمير الموارد الطبيعيّة واستنزافها.

ج-تحدث تحولات في القاعدة الصناعيّة والثقافيّة السّائدة.

وتعرف التنمية المستدامة بأنها عنصر مهم يركز على تلبية الاحتياجات وإشباع الرغبات الإنسانية الحالية بشكل مستمر وشامل، وذلك بالمحافظة على الموارد المتوفرة واعادة استغلالها لضمان حقوق الأجيال القادمة(سقني فاكية، 2010، ص 48).

ويسعى الاجتماعيون للتركيز على العوامل الاساسية الفعالة في التنمية المستدامة أي الناس ومدى احتياجاتهم ورغباتهم واستخدام الوحدات غير الملموسة احيانا ، مثل الرفاهية والتمكين الاجتماعي، بينما يسعى الاقتصاديون الى زيادة الرفاهية البشرية الى أقصى درجة في ظل الموجودات الرأسمالية والتكنولوجيا الراهنه واستخدام الوحدات الاقتصادية مثل (المال او القيمة المتحققة) كونها معيارا للقياس .في حين يركز الايكولوجيون من خبراء البيئة على الحفاظ على تكامل النظم الايكولوجية اللازمة للاستقرار الكلي لنظامنا العالمي والاهتمام بقياس وحدات الكيانات الطبيعية والكيمائية والبيولوجية(دوجلاس موسشيت ، 2000 ، ص72).

ويرجع مفهوم التنمية المستدامة كمفهوم مستحدث الى العقدين الماضيين عبر برامج الإنماء للأمم المتحدة، اذ ركزت على ثلاث أبعاد (اجتماعية واقتصادية وبيئية)(عطا الله حدة، 2014، ص91).

وأن أول تعريف للتنمية المستدامة برز مع ظهور تقرير لجنة (بوتلاند) الذي وصفه بالتنمية التي تلبي الاحتياجات الحالية الراهنة من دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم.

وعرف المبدأ الثالث الذي تقرر في مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ريودي جانيرو بالبرازيل عام 1992م التنمية المستدامة بأنها: ضرورة انجاز الحق في التنمية: بحيث تتحقق على نحو متساوٍ الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل(بهاء شاهين، 2000، ص167).

ويشير المفهوم في الأساس إلى توفير احتياجات الجيل الحالي دون الإضرار باحتياجات أجيال المستقبل، وتؤكد هذه الجملة ضمناً أن النمو المستقبلي ونوعية الحياة الشاملة تعتمد بشكل جوهري على نوعية البيئة، وتمثل قاعدة الموارد الطبيعية لبلد ما وسمة هوائه ومائه و إراضه ارثاً مشتركاً لأجياله برمتها، والسعي لتدمير هذه الهبة عشوائياً لتحقيق أهداف اقتصادية قصيرة المدى يفضي إلى إنزال العقوبة بالأجيال الحاضرة والمستقبلية على وجه الخصوص .

وتعرف التنمية المستدامة: السعي لتلبية حاجات المجتمع في الوقت الحاضر بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة دون إهدار حق الأجيال القادمة من الانتفاع بهذه الموارد، ويشمل ذلك الجوانب الرئيسة للتنمية وهي الاقتصادية، البيئية، الاجتماعية، والثقافية ، الأمر الذي يشير الى إن التعريف الأكثر وضوحاً للتنمية المستدامة أنها العملية التي تأخذ في الاعتبار القيود الثلاثة الرئيسة التي تفرضها البيئة على جهود التنمية، ألا وهي عدم التبذير في استخدام الموارد النادرة، والالتزام باستخدام الموارد المتجددة بحدود قدرتها على تجديد نفسها، وعدم تجاوز قدرة البيئة على هضم ما يلقى فيها(اسامة الخولي، 2002، ص173-174).

وترتبط هذه التعريفات جميعها بقاسم مشترك يكمن في ان التنمية المستدامة تقتضي عدم تجاهل المحيط البيئي، لأن تجاهله يسبب دمار واستنزاف الموارد الطبيعية، كما تعني إعطاء تحول تقني للقاعدة الصناعية والتكنولوجية السائدة فضلاً عن التركيز على ضرورة الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، والحد من التدهور البيئي الناجم عن الطفرة الصناعية والعمرانية والسكانية، التي شهدها العالم مؤخراً، وذلك من أجل ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة(موسعي ميلود، 2020 ، ص32).

وبذلك تستند التنمية المستدامة إلى مفهوم مواءمة التنمية الاجتماعية والاقتصادية مع الأولويات البيئية من أجل الحد من التدهور البيئي الحالي وتغير المناخ مع الحفاظ على الموارد الطبيعية قدر الإمكان بما لا يتعدى قدرتها على التجدد من أجل مستقبل الأجيال القادمة .

المبحث الثالث - مشكلة الفقر والتنمية المستدامة :

لا تزال جهود التنمية تتعرض لتحديات كبيرة، يأتي الفقر والبطالة وقضية المياه وأزمة البحث العلمي والعولمة في مقدمتها، ويستلزم تحقيق التنمية المستدامة السعي لوضع استراتيجية متكاملة تحمل أهداف محددة وأولويات واضحة تراعي تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطن العربي، وتحتاج الدول العربية انموذج جديد للتنمية، والمحافظة على البيئة ومواردها الطبيعية مع الأخذ في الحسبان ظروف منطقتنا العربية وخصوصيتها وحسن تقدير التطورات

العالمية والمتغيرات المستقبلية، ويعد تعزيز بناء القدرات البشرية، ووضع عدد من المؤشرات والمعايير لقياس مدى تحقق التنمية وإجراء تقييم دوري لمتابعة برامجها وتوجيه مسارها أهم مرتكزات تلك الاستراتيجية ، وبهذا نطمئن إلى أننا نسير في الاتجاه الصحيح .

ومن أهم التحديات التي تواجه دول العالم الإسلامي في مجال التنمية المستدامة(محمد علي الكبيسي واخرون، 2012، ص1-4):

1-الفقر: ويعد السبب الرئيس للعديد من المعضلات الصحية والاجتماعية والأخلاقية في دول العالم الإسلامي، أذ يدفع الفقر إلى استنزاف الموارد الطبيعية المتوفرة والقليلة وإلى استعمالها استعمالا عشوائيا، الأمر الذي يشير إلى أن تلك الجدلية بين الفقر واستنزاف الموارد الطبيعية قد يكون سببها انتشار الأمية والجهل، وارتفاع عدد السكان، وتزايد معدلات البطالة، وتزايد الديون الخارجية وارتفاع أعباء خدمتها.

2-التضخم السكاني غير الرشيد: يؤدي النمو السكاني في تلك الدول إلى تزايد الطلب على الموارد البيئية والخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية وعدم وجود مواءمة بين النمو السكاني والموارد الطبيعية المتوفرة لتلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان في العديد من الدول الإسلامية.

3-تدهور قاعدة الموارد الطبيعية: يؤدي استمرار استنزاف الموارد الطبيعية إلى نضوب قاعدة الموارد الطبيعية وانتشار كافة أشكال التلوث التي تمس الماء والتربة والهواء وخاصة في المناطق الحضرية، ومن ثم إعاقة تحقيق التنمية المستدامة.

4-القصور بالتمويل: أي النقص والشحة في التمويل اللازم لتحقيق التنمية البشرية والبيئية المستدامة وبناء القدرات، وعدم وفاء الدول المتقدمة بتقديم المساعدات التي وعدت بها للدول النامية.

5-عدم كفاية وفعالية الأنظمة التعليمية والبحثية: والتقصير الحاد للأنظمة التعليمية والبحثية عن مسايرة التقدم العلمي والتقني في العالم ومستلزمات تحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة إلى هجرة العقول إلى الدول المتقدمة.

6-الديون:تؤدي الديون وأعباء خدمتها الى حدوث اعباء ومشاكل كبيرة على اقتصاديات الغالبية العظمى من دول العالم الإسلامي.

<u>الاستنتاجات:</u>

1-يعني التخلف عدم قدرة البلد على استغلال موارده التي يمتلكها بشكل أمثل وتحقيق مردود اقتصادي أكبر، وان استغلال هذه الموارد لا يعني خروج البلد من دائرة التخلف لان هذا

الاستغلال اذا لم يتم بالاعتماد على التكنولوجيا الحديثة والمتطورة وتكيفها ذاتياً لظروف البلد والاعتماد على خبرات ابنائه الفنية فهذا يعني ان البلد سيبقى متخلفاً.

2-يقاس الأثر الحقيقي للتنمية بمقدار تحسين ظروف الأفراد في الاقتصاد المتخلف فالإنسان في النهاية هو الهدف من التنمية، فإذا اقتصرت التنمية على رفع معدلات النمو دون أن تحسن نوعية الفرد، لا يمكن القول ان التنمية قد تحققت، وان تحديد مفهوم التنمية يجب أن يكون مبنياً على فهم صحيح لأسباب وعوامل التخلف، وللكيفية التي أدت الى وجود التخلف في بلدان العالم الثالث، فالتنمية هي عملية تحطيم التخلف والقضاء عليه.

3- يشير مفهوم التنمية اليوم الى عملية تغيير شاملة في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والسياسية، ولم يعد مجرد تغيرات بسيطة أو تغيرات في وضع ساكن لا يحدث فيه أي تغيير، فقد تطور مفهوم التنمية الاقتصادية الى المنظور الانساني بعدما كان يهتم بالمنظور المادي فقط، فأصبحت التنمية تشمل المفاهيم: التنمية البشرية واشباع الحاجات الأساسية، والتنمية المستدامة وتنمية الموارد الطبيعية ودراسة البيئة...الخ من المفاهيم الانسانية الاخرى.

4-يؤدي انتشار الفقر والتخلف الى الابطاء من عملية التنمية وسوء تخصيص الموارد واستنزافها بطريقة خاطئة تؤدي الى تدهور انتاجية الاراضي والانسان معاً، فضلاً عن الزيادة المفرطة في معدلات النمو السكاني وسوء استخدام وسائل وسياسات النمو الاقتصادي مما يجعل معدلات تراكم التلوث بمختلف انواعه أكبر مما تستطيع البيئة من امتصاصه بصورة تلقائية، وان النمو السكاني السائر بصورة سريعة جداً في البلدان النامية حيث أن 80% من النمو السكاني العالمي في البلدان النامية و20% في البلدان المتقدمة، وتنعكس الضغوط التي تتولد من هذا الانفجار السكاني في تدمير البيئة.

5-تزداد مشكلة الفقر حدة مع الأمية وارتفاع عدد السكان والبطالة فضلاً عن آثار اجتماعية وبيئية خطيرة تتمثل في تردي الأوضاع الصحية والثقافية وسوء التغذية والتدهور البيئي (من تصحر وشحة في المياه وسوء استخدام الأراضي الزراعية والتنوع البيولوجي وقطع الغابات) وغيرها من الآثار التي يتحمل اعباءها المجتمع والاجيال القادمة والتي تعد من المعوقات الرئيسة التي تقف بوجه عملية سير التنمية المستدامة.

<u>التوصيات :</u>

1-يوصي الباحث بالتنسيق بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتأكد على تنويع مصادر النمو الاقتصادي واستدامته، ووضع الأولويات التي تساهم في توليد فرص العمل والدخل

للأفراد وتمكنهم من الحصول على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للتغلب على مشكلة الفقر و التخفيف من آثاره على المجتمع والدولة.

2-من الضروري العمل على إعادة هيكلة برامج الحماية الاجتماعية وتوسيع نطاق عملها بهدف استيعاب الفقراء المستحقين وغير المنتفعين من تلك البرامج لتحسين مستواهم المعيشي وتقليل نسب من هم دون خط الفقر في العراق.

3-السعي لتفعيل التعليم الالزامي وتحقيق المساواة بين الجنسين ورفع المستوى التعليمي وربطه باحتياجات السوق مع التركيز على الرقابة والتقييم المستمر للعملية التربوية.

4-يوصي الباحث بالتوسيع في برامج الاقراض للأنشطة والمشاريع الانتاجية وبفوائد ميسرة للطبقات الفقيرة، ومعرفة حجم المستفيدين منها ومدى قدرتها على معالجة مشكلة الفقر.

5-ضرورة توفير فرص عمل في القطاع الخاص ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم قروض ميسرة للفئات المستهدفة .

6-يوصي الباحث بالعمل على اعداد برنامج رشيد لإدارة العوائد النفطية بشكل يحقق الجدوى الاقتصادية من تلك العوائد سواءً كان ذلك من خلال الانفاق العام او من خلال انشاء صناديق الثروة السيادية.

7-من الضروري استمرار البنك المركزي العراقي بسياسة المحافظة على قيمة العملة العراقية واستخدام ادوات السياسة النقدية المختلفة للحد من ارتفاع سعر الصرف.

مصادر البحث :

الكتب العربية :

1-ابن منظور، لسان العرب، حرف الميم، مادة نما، الجزء الرابع عشر ، بيروت: دار صادر، 2003.

2-د. إحسان محمد الحسن، ود. عبد المنعم الحسني، طرق البحث الاجتماعي، جامعة الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر، 1981.

3-احمد جابر بدران ، كتاب التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، عمان: مركز الدراسات الفقهية والبحثية،2014.

4-احمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، بيروت: مكتبة لبنان ، 1996.

5-د. أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، بيروت ،1978.

6-اسامة الخولي، البيئة وقضايا التنمية والتصنيع: دراسات حول الواقع البيئي في الوطن العربي والدول النامية، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، 2002.

7-باسيل يوسف ، الفقر وحقوق الإنسان ، الفقر والغنى في الوطن العربي ، بغداد: دار الحكمة ، 2002.

8-بهاء شاهين، مبادئ التنمية المستدامة، القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، العدد17، 2000.

9-رواء ذكي الطويل، التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الانسان، عمان: دار زهران، 2009.

10-سرج ميلانو ، الفقر في البلدان الغنية ، ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع ، 2008.

11- صلاح عبد الحسن، الإطار المفاهيمي المستخدم في عمليات قياس التنمية البشرية المستدامة وتحديد مستوياتها، دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، بغداد: بيت الحكمة،(د. ت).
12-د. عبد الرحمن محمد العيسوي، تحليل ظاهرة الفقر - دراسة في علم النفس الاجتماعي ، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية ، 2009.
13-د.عبد الرزاق فارس الفارس ، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001 .
14-عبد الرزاق مسلم الماجد، مذاهب ومفاهيم في الفلسفة والاجتماع، بيروت: منشورات المكتبة العصرية، (د. ت).
15-عثمان غنيم، وماجد أبو زنط، التنمية المستديمة- فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2010 ، عدنان مصطفى ياسين، التنمية البشرية المستدامة بين ايدلوجيا الشمال ومأزق الجنوب، رؤية سيكولوجية، كتاب دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، المطبعة العالمية ، 2000 .
16-عدنان ياسين مصطفى ، الفقر والمشكلات الاجتماعية ، في الفقر والغنى في الوطن العربي، بغداد: بيت الحكمة، 2002
17-علم الدين بانقا ،تطور مفاهيم الفقر وتوزيع الدخل خلال الفترة (1960-2017)، المعهد العربي للتخطيط ،الكويت ،العدد (144)،2018.
18-د. علي عبد الرزاق جلبي، تصميم البحث الاجتماعي الأسس والاستراتيجيات، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1986
19-قيس النوري، عبد المنعم الحسني ، النظريات الاجتماعية، الموصل: مطبعة جامعة الموصل، 1985.
20-كريم محمد حمزة ،الفقر والغنى في الوطن العربي ، بغداد: بيت الحكمة ،2002 .
21-كريم محمد حمزة ، مشكلة الفقر وانعكاساتها الاجتماعية في العراق ، بغداد: بيت الحكمة، 2011 .
22-محمد بن مكرم بن منظور المخزومي ، لسان العرب ، القاهرة: مطبعة بولاق للنشر ، 1993
23-محمد حسن خليل، الفقر في العالم العربي، القمة الاجتماعية كوبنهاكن ، جنيف، 2000.
24-محمد حسين باقر ، الفقر في المنطقة العربية المفاهيم ومنهجيات الفقر، نيويورك،2007 .
25- د. محمد حسين علوان، المنهجية العلمية في البحوث الإعلامية، عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع، 2022.
26-محمد محمود الإمام، السكان والموارد والبيئة والتنمية- التطور التاريخي، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، الاكاديمية العربية للعلوم، المجلد الاول، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2006.
27-محمد علي الكبيسي واخرون، التحضر والهجرة الداخلية في قطر، الدوحة: اللجنة الدائمة للسكان، 2012.
28-محي الدين ابي زكريا الشافعي ، رياض الصالحين ، بيروت: وكالة المطبوعات ودار القلم ، 2009 .
29-مهدي محسن العلاق وآخرون ، الفقر وعلاقته بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية في العراق، بحث مقدم الى وزارة التخطيط، بغداد ، 2014 .
30-ناهدة عبد الكريم حافظ ، مقدمة في تصميم البحوث الاجتماعية ، بغداد: مطبعة المعارف، 1981.
المقالات والدوريات :
31-إسماعيل قيره ، الفقراء بين التنظير والسياسة والصراع ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 241 ، 1999 .
32-إسماعيل قيره ، من هم فقراء الحضر قاع المدينة العربية نموذجا ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ، 205 ، 1996 .
33-خولة غريب فرج ،أسباب الفقر والاثار السلبية الناجمة عنه، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية ،جامعة بابل ، العدد 36 ،2017.
34-د. عبد علي كاظم المعموري ، وأزهار الشمري ، قياس العلاقة بين كثافة التكييف الاقتصادي وازدياد الفقر في اقطار عربية مختارة ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، العدد 5 ، بغداد ، 2006

35- ياسين محمد حمد العيثاوي، أحمد عدنان كاظم، تقويم أثر الاصلاح في الإدارة الرشيدة للحكم والتنمية المستدامة، مجلة كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 55، 2018

الرسائل الجامعية:

36-سقني فاكية، التنمية الإنسانية المستدامة وحقوق الإنسان، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس – سطيف – كلية الحقوق، قسم حقوق الإنسان والحريات الأساسية، الجزائر، 2010.

37-صادق زوير لجلاج، تحليل العلاقة الدالية بين النمو الاقتصادي والفقر في العراق للمدة 1991-2007،أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد ،2011.

38-عطا الله حدة، دور مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس _ سطيف 1_ كلية العلوم الاقتصادية، ادارة الاعمال والتنمية المستدامة، 2014.

39-هاني عبد الرسول محمد ، تحليل اتجاهات الفقر في محافظة النجف وسبل معالجتها ،رسالة ماجستير ،جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد ،2015 .

التقارير:

40-تقرير التنمية البشرية، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، نيويورك: جامعة اكسفورد ، 1997 .

41-اللجنة العالمية للتنمية والبيئة، مستقبلنا المشترك، تر: عارف كامل ، الكويت: عالم المعرفة 142، المجلس المحلي للثقافة والفنون ، الآداب ، اكتوبر، 1989.

الكتب المترجمة:

42-ألفن جولدنر، الأزمة القادمة لعلم الاجتماع الغربي ، تر: علي ليلة، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة ، 2004 .

43-آندرو ويبستر ، مدخل السيسيولوجيا التنمية ، تر : حمدي حميد يوسف، بغداد ، دار الشؤون الثقافية ، 1986 .

44-دوناتو رومانو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، بالتعاون مع وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي السوري، التعاون الايطالي، منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة. المركز الوطني للسياسات الزراعية، 2003

45-دوناتو رومانو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، 2007.

46-دوجلاس موسشيت ، مبادئ التنمية المستدامة ، تر: بهاء شاهين ، القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، 2000 .

47-موسعي ميلود، التنمية المستدامة، مجلة آفاق البيئة والتنمية الالكترونية، العدد 122، 2020 .

48- Fairchild H. P., Dictionary of Sociology, New York, Free Press, 1976 .

49-United Nations Devel programme ,Human Development report, New york, oxford university press,1991 .

Research source:

1-Ibn Manzur, Lisan al-Arab, Letter M, Entry No. 14, Beirut: Dar Sader, 2003.

2- Dr. Ihsan Muhammad Al-Hassan and Dr. Abdul-Munem Al-Hasani, Methods of Social Research, University of Mosul: Dar Al-Kutub for Printing and Publishing, 1981.

3-Ahmed Jaber Badran, The Book of Economic Development and Sustainable Development, Amman: Center for Jurisprudential Studies and Research, 2014.

4-Ahmed Zaki Badawi, Dictionary of Social Science Terms, Beirut: Lebanon Library, 1996, p. 193.

5- Ahmad Zaki Badawi, Dictionary of Social Science Terms, Beirut, 1978.

6- Osama Al-Kholi, "The Environment and Issues of Development and Industrialization: Studies on the Environmental Reality in the Arab World and Developing Countries," Kuwait: National Council for Culture, Arts, and Letters, World of Knowledge Series, 2002..

7-Basil Youssef, Poverty and Human Rights, Poverty and Wealth in the Arab World, Baghdad: Dar Al-Hikma, 2002..9 -

8- Bahaa Shaheen, Principles of Sustainable Development, Cairo: International House for Cultural Investments, Issue 17, 2000 Tahseen Abdel Hamid Tawfiq, Kamal Farid, and Samir Ibrahim, "Sustainable Development and the Environment in the Arab -Jamil Hamdaoui, For Sustainable Development, Tetouan, Morocco, 2017.

9- Rawaa Zaki Al-Tawil, "Sustainable Development and Economic Security
in the Shadow of Democracy and Human Rights," Amman: Dar Zahran, 2009.

10- Serge Milano, "Poverty in Rich Countries," Libya: Jamahiriya Publishing and Distribution House, 2008.

30-11-Dr. Salah Abdul Hassan, Operational Concepts and Definitions of Poverty - Project to Prepare a Poverty Alleviation Plan, Baghdad: Ministry of Labor and Social Affairs, 1999.

12- Dr. Abdul Rahman Muhammad Al-Aissawi, Analysis of the Phenomenon of Poverty - A Study in Social Psychology, Beirut: Al-Halabi Legal Publications, 2009..

13- Dr. Abdul Razzaq Faris Al-Faris, Poverty and Income Distribution in the Arab World, Beirut: Center for Arab Unity Studies, 2001.

14- Abdul Razzaq Muslim Al-Majid, Doctrines and Concepts in Philosophy and Sociology, Beirut: Modern Library Publications, (n.d.).

15-Othman Ghoneim and Majed Abu Zant, Sustainable Development - Its Philosophy, Planning Methods, and Measurement Tools, Amman: Safa Publishing and Distribution House, 2010.21Muhammad Mahmoud Al-Imam, Population

16-. Adnan Yassin Mustafa, "Poverty and Social Problems," in Poverty and Wealth in the Arab World, Baghdad: Bayt Al-Hikma, 2002.

17- Alam al-Din Banqa, The Evolution of the Concepts of Poverty and Income Distribution during the Period (1960-2017), Arab Planning Institute, Kuwait, Issue (144), 2018.

18- Dr. Ali Abdul Razzaq Jalabi, Social Research Design: Foundations and Strategies, Alexandria: Dar Al-Ma'rifah University, 1986.

19- Qais Al-Nouri, Abdul-Munim Al-Hassani, Social Theories, Mosul: Mosul University Press, 1985

20-Karim Muhammad Hamza, Poverty and Wealth in the Arab World, Baghdad: Bayt al-Hikma, 2002

21-Karim Muhammad Hamza, The Problem of Poverty and Its Social Implications in Iraq, Baghdad: Bayt Al-Hikma, 2011.

22-ammad ibn Makram ibn Manzur al-Makhzoumi, Lisan al-Arab, Cairo: Bulaq Press for Publishing, 1993.

23- Muhammad Hasan Khalil, Poverty in the Arab World, Copenhagen Social Summit, Geneva, 2000.

24-Dr. Muhammad Hussein Baqir, Measuring Poverty in the Countries

3 .25-Dr. Muhammad Hussein Alwan, Scientific Methodology in Media Research, Amman: Amjad Publishing and Distribution House, 2022..

26-Resources, Environment, and Development - Historical Evolution, The Arab Encyclopedia of Knowledge for Sustainable Development, Arab Academy of Sciences, Volume 1, Beirut: Arab House of Sciences, 2006.

27- Muhammad Ali Al-Kubaisi and others, Urbanization and Internal Migration in Qatar, Doha: Permanent Population Committee, 2012.

28- Muhyiddin Abu Zakariya Al-Shafi'i, Riyad Al-Salihin, Beirut: Al-Matbouat Agency and Dar Al-Qalam, 2009..

10 -29-Mahdi Mohsen Al-Alaq et al., Poverty and Its Relationship to Social and Economic Factors in Iraq, a study submitted to the Ministry of Planning, Baghdad, 2014..

30-Nahida Abdul Karim Hafez, Introduction to Social Research Design, Baghdad: Al-Maaref Press, 1981..

31-Ismail Qirah, The Poor: Between Theory, Politics, and Conflict, Al-Mustaqbal al-Arabi Magazine, Issue 241, 1999.

32-Ismail Qira, Who Are the Urban Poor? The Bottom Line of the Arab City as a Model, Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine, Issue 205, 1996.

33- Khawla Gharib Faraj, Causes of Poverty and Its Negative Effects, Journal of the College of Basic Education for Educational Sciences, University of Babylon, Issue 36, 2017.

34-Dr. Abdul Ali Kazim Al-Maamouri and Azhar Al-Shammari, Measuring the Relationship between the Intensity of Economic Adaptation and the Increase in Poverty in Selected Arab Countries, Political Issues Journal, College of Political Science, Issue 5, Baghdad, 2006..

35- Yassin Muhammad Hamad Al-Aithawi, Ahmed Adnan Kazim, "Evaluating the Impact of Reform on Good Governance and Sustainable Development," Journal of the College of Political Science, University of Baghdad, Issue 55, 2018..

36-Saqni Fakiah, Sustainable Human Development and Human Rights, Master's Thesis, Ferhat Abbas University - Setif - Faculty of Law, Department of Human Rights and Fundamental Freedoms, Algeria, 2010.

37-Sadiq Zuwayr Lajlaj, "A Functional Analysis of the Relationship between Economic Growth and Poverty in Iraq for the Period 1991-2007," PhD dissertation, University of Baghdad, 2011..

73 -38-Atta Allah Hadda, The Role of Takaful Insurance Institutions in Achieving Sustainable Development, Master's Thesis, Ferhat Abbas University, Setif 1, Faculty of Economics, Business Administration and Sustainable Development, 2014 ..

39-Hani Abdul Rasool Muhammad, "Analysis of Poverty Trends in Najaf Governorate and Ways to Address Them," Master's Thesis, University of Kufa, College of Administration and Economics, 2015 .

39 -40 - Human Development Report, United Nations Development Programme, New York: Oxford University Press, 1997, p. 16.60

41-The World Commission on Development and Environment, Our Common Future, trans. Arif Kamel, Kuwait: Alam Al-Ma'rifa 142, Local Council for Culture, Arts, and Literature, October 1989,

- 42 -Alvin Goldner, The Coming Crisis of Western Sociology, trans. Ali Laila, Cairo: Supreme Council of Culture, 2004, p. 24.

35-43-Andrew Webster, An Introduction to the Sociology of Development, trans. Hamdi Hamid Youssef, Baghdad, Dar Al-Shu'un Al-Thaqafiyah, 1986 .

- 44-Donato Romano, Environmental Economics and Sustainable Development, in collaboration with the Syrian Ministry of Agriculture and Agrarian Reform, Italian Cooperation, and the Food and Agriculture Organization of the United Nations. National Agricultural Policy Center, 2003 .

45- Donato Romano, Environmental Economics and Sustainable Development, 2007

46- Douglas Muschet, Principles of Sustainable Development, trans. Bahaa Shaheen, Cairo: International House for Cultural Investments, 2000

47 - Moussi Miloud, "Sustainable Development," Afaq Al-Enawiya wal-Tanmia Electronic Journal, Issue 122, 2020

48 - Fairchild H. P., Dictionary of Sociology, New York, Free Press, 1976,.

49-United Nations Devel programme ,Human Development report, New york, oxford university press,1991.

مجلة إكليل للدراسات الانسانية
التصنيف الورقي: العدد 25 /آذار/2026
IASJ–Iraqi Academic Scientific Journals المجلد(7)-العدد(1)-الجزء(3)

Poverty and its contribution to sustainable development

Prof. Dr. Muhammad Hussein Alwan
College of Arts
University of Al-Qadisiyah
drmohmmedalsadi@gmail.com

Assist.Prof. Dr.Asmaa abd oun shyaa
College of Information Engineering
Al-Nahrain University
Asmaa.abdoun@nahrainuniv.edu.iq

Keywords: Poverty - Development - Sustainable Development

Summary:

The phenomenon of poverty is one of the oldest problems witnessed by human societies and preoccupied with human thought, ancient and contemporary aims at motivate number of important questions with their important and goals through clearing the concepts in relation to the theme of study. The study depended on a number of scientific methods after verifying the aims of the study. These questions which showed, so this thesis focused on studying the phenomenon of poverty in Iraq and its comprehensive dimensions as well as its repercussions negative impact on economic growth and social security, And the procedures and policies that the government and society entail to limit the rooting of its material and moral foundations.